

الدلال : ما أسباب تأخر ديوان الخدمة في إنجاز هيكل الإدارات الخاصة بالهيئة التمريضية؟

المدنية في إنجاز هيكل الإدارات الخاصة بالهيئة التمريضية بوزارة الصحة، ومتى متوقع إنجاز الهيكل المقترح. هل سيتضمن الهيكل المقترح للعاملين في الإدارة الجامعية بالهيئة التمريضية كادر مالي خاص

الأممية الهياكل التنظيمية لوزارة الصحة لما تقوم قطاعات الوزارة من أدوار رئيسية في تحقيق الصحة العامة، ومن أبرزها القطاعات والإدارات الخاصة بالخدمات التمريضية، لذا يرجى أفادتنا بالتالي: ما هي أسباب تأخر ديوان الخدمة

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية ووزير المالية بالوكالة ونص السؤال على: يقوم ديوان الخدمة المدنية بمسؤوليات هامة ورئيسية في إعداد وتصنيف الهياكل الوظيفية للجهات الحكومية، ونظراً

مكتب مجلس الأمة رفع السرية عن أجوبة على أسئلة برلمانية



جانب من اجتماعات مكتب المجلس

وقال الرويعي أن مكتب المجلس ناقش أيضاً جدول أعمال جلسة الغد والجلسة التي تليها والتنسيق بين الجلسات والمهام الرسمية المقبلة، مضيفاً «أتمنى للجميع التوفيق في بداية دور الاعتقاد وعسى الله يوفقهم جميعاً لخدمة بلدهم

من قبل بعض النواب بما فيها الكتب الخاصة برفع السرية عن بعض الأجوبة الواردة من بعض الوزراء. وأوضح الرويعي أن مكتب المجلس بعد اطلاعه على هذه الأسئلة وجد أنها لا تستدعي السرية وقرر رفع السرية عنها، لافتاً إلى أنه

عقد مكتب المجلس اجتماعه امس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحضور أعضاء المكتب. وقال أمين سر مجلس الأمة النائب الدكتور عودة الرويعي أن مكتب المجلس ناقش خلال اجتماعه عدداً من الأمور المحالة إلى المكتب

الفضالة يطالب «الصحية» بإعادة النظر في قانون تنظيم مهنة الصيدلة



يوسف الفضالة

رياض عواد

طالب النائب يوسف الفضالة أعضاء اللجنة الصحية البرلمانية بضرورة إعادة النظر في قانون تنظيم مهنة الصيدلة وقال الفضالة في تصريح صحفي في المركز الاعلامي لمجلس الأمة أنني سأتكلم في هذا المؤتمر الصحفي عن قانون صدر في المجلس الماضي وهو قانون تنظيم مهنة الصيدلة الذي أضر بكافة مساهمي الجمعيات التعاونية من خلال حرمانهم من توزيع أرباح الصيدليات عليهم

وأكد الفضالة أنني لا أريد أن أشكك في نوايا من وضع التعديلات المقرة لكن باعتقادي الآن أن هناك مشكلة كبيرة جداً في تطبيق هذا القانون واستغرب كيف النواب لم ينتبهوا لها وأوضح الفضالة أن قانون الصيدلة سمح للجمعيات التعاونية بإنشاء صيدلياتها الخاصة التي تديرها وتكون أرباحها ضمن أرباح الجمعيات التعاونية ولكن أتت تعديل في المجلس الماضي بضرورة سحب هذه الصيدليات ويتم طرحها للصيادلة الكويتيين ولا اعتراض لدينا بهذا الشيء وبين الفضالة أن الاعتراض الحقيقي يكمن في أن هناك قطاع تعاوني يخدم جميع الكويتيين وهناك 8 صيدليات تديرها الجمعيات بشكل مباشر وهي تدخل ضمن أرباح المساهمين منها صيدلية جميعه الروضة التي تصل مبيعاتها إلى 7 ملايين دينار وبالتالي أنت حرمت مساهمي الجمعية من هذه الأرباح وعتب الفضالة على مجالس إدارات الجمعيات التعاونية لعدم تحركهم على هذا الموضوع منذ إنشائها إلا أن من الواضح أن السكن وصلت العظم وأن هناك جمعيات تعاونية أصدرت بيانات وتكلمت عن هذا الموضوع وهناك جمعيات تستنصر نتيجة حرمان المساهمين من أرباح الصيدليات واعتبر الفضالة أن هذه الخطوة من ضمن خطوات هي لتفريق القطاع التعاوني وهناك هجمات كثيرة وشديدة على هذا القطاع منذ تعديل قانون القطاع التعاوني وتستخدم فيها حجج ووجهات نظر لتجزئته مشيراً إلى أن المخطط بدء عند أخذ جزء من أرباح الجمعيات واعطائها للمحافظات والآن تم أخذ الصيدليات منهم ولا تعلم الدور قادم على أي جزء من أجزاء القطاع والله يستر

الكندري يسأل عن التعيينات «الباراشوتية» في الوظائف القيادية واسس ومعايير الاختيار

وجه النائب عبدالله الكندري سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح عن التعيينات في الوظائف القيادية وفقاً للمرسوم رقم 111/2015 والمعدلة للمرسوم الصادر في 4 أبريل 1979 في شأن الخدمة المدنية منذ إصدار القانون حتى تاريخه. وقال النائب أن ذلك يأتي سعياً وتفعيلاً لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ولوضع الشخص المناسب في المكان المناسب والموقع المناسب للحد من المحسوبية والشبكية والتعيينات البرشوئية، تطبيقاً لنص المادة 99 من الدستور التي تنص على (لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم، وللأسئلة وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة). واستفسر عن الحالات التي تم خلالها تطبيق المرسوم رقم 111/2015 والمعدلة للمرسوم الصادر في 4 أبريل 1979 في شأن الخدمة المدنية منذ إصدار القانون حتى تاريخه، مطالباً بتزويد أسأله من صدر مرسوم بتعيينهم في المناصب القيادية وفقاً للمرسوم المشار إليه في السؤال الأول. وتساءل: هل تم ترشيح 3 على الأقل لشغل الوظيفة القيادية بين جميع من ورد أسماؤهم في إجابة السؤال الأول؟ وفي حال عدم ترشيح الثلاثة يرجى الأسباب لكل حالة على حدة؟ وأضاف: هل المذكورين في تلك المناصب القيادية والوردة أسماؤهم في السؤال الأول اجتازوا الدورات التدريبية الخاصة بالتأهيل لشغل الوظيفة القيادية المحددة بالنظام الخاص بالقياديين وذلك وفق المرسوم رقم 296/2015؟ وطلب تزويد أسأله بأسماء الأشخاص الذي تم استئنائهم من بعض الشروط الواردة في المادة (1) من المرسوم رقم 296/2015؟ وما سبب الاستثناء؟

وافقت على قانون مكافحة تهريب المنتجات البترولية «التشريعية»: مساواة الإطفائيين بالعسكريين في المعاش الاستثنائي



جانب من اجتماع اللجنة

بلغت خدمته الفعلية 25 سنة على الأقل أو حالات انتهاء الخدمة بالوفاة أو التسريح لأسباب صحية. كما وافقت اللجنة على مقترح مكافحة تهريب المنتجات البترولية

لرجال الإطفاء الذين انتهت خدماتهم اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون 37 لسنة 2002 بحيث يمنح الملازم والملازم أول 400 دينار وشاغلو الرتب الأدنى 300 دينار لمن

وافقت لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية أمس على مقترحات اعتماد تقاعد كامل للإطفائيين المتقاعدين نتيجة إصابة عمل، وكذلك منح معاشات استثنائية

طلب تزويده بإحصاء مفصل لحاملي إحصاء 1965 فهاد: ما استراتيجية الحكومة لحل مشكلة البدون؟

حسب ما انتهى اليه الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية يرجى تقديم إحصاء مفصلاً للغة من العاملين بالسلك العسكري والمشاركين في الحروب التي شاركت بها الدولة ولم يتم تجنيبهم بعد؟ مبيناً أعداد الذكور - الإناث - الاسر - العمر - العمل؟ حسب ما انتهى اليه الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية يرجى تقديم إحصاء مفصلاً للغة من حاملي الشهادات الدراسية العليا «ماجستير - دكتوراه»، والأطباء وذوي التخصصات النادرة ولم يتم تجنيبهم بعد؟ مبيناً أعداد الذكور - الإناث - الاسر - العمر - العمل؟ يرجى تزويدي بجميع المعلومات حول مشاورات أي جهاز بالدولة بإيجاد بدائل منح جنسية لهذه الفئة مع أي دولة أخرى؟ مع توضيح المرتكزات القانونية للبحث في هذه المشاورات؟ وتوضيح وسائل تلافية أي من الإشكالات الدولية التي تنشأ في حال القيام بمثل هذه الحلول؟

التعامل مع هذه القضية منذ الاستقلال حتى تاريخه؟ مع التوضيح المفصل لبدون كل ميكانية وفقاً للعام الذي تم صرفها؟ ماهي الإجراءات الحكومية في حل مشكلة البدون (غير محددى الجنسية) في الكويت منذ نشأتها حتى تاريخه؟ مع توضيح الجهات الحكومية ودور كل منها في هذه الإجراءات؟ مع توفيق هذه الإجراءات بالمستندات والأبحاث والدراسات التي تم اعتمادها في هذه الإجراءات؟ وتوضيح العوائق والإشكالات التي حالت دون استكمال هذه الإجراءات حال وجودها وما تم اعتماد من قرارات لتجاوزها وتوضيح المطلقات القانونية التي اعتمدها الأجهزة الحكومية؟



عبدالله فهاد

للتعامل مع هذه القضية منذ الاستقلال حتى تاريخه؟ مع تبيان إنجازات كل جهاز في وضع الحلول المنجزة؟ مع إرفاق توثيق هذه بالمستندات؟ يرجى تزويدنا بالميزانيات التي تم صرفها على الأجهزة الحكومية التي تم إنشاؤها

قانونية الذي مارس دوره ما يوازي عشرة أعوام، نتقدم اليكم باهمية وضع اجابة هذه الأسئلة امام المشرع في مجلس الأمة أولاً والرأي العام ثانياً بكل شفافية لوضعهم أمام مسئولياتهم لحل هذه المشكلة بما يحقق أمن الوطن وتثبيت الهوية الوطنية والصالح العام. لذا يرجى تزويدي بالتالي: ماهي الاستراتيجية المعتمدة لدى الحكومة في حل مشكلة البدون (غير محددى الجنسية)؟ وماهي الأهداف والخطة المعتمدة لحلها؟ وماهي الوسائل التي تم استخدامها في الحلول؟ مع تبيان ما تم إنجازه من هذه الأهداف؟ مع تقديم ذلك مدعماً بالأرقام والإحصائيات

وجه النائب م. عبدالله فهاد العنزي سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ونص السؤال تتجه الدولة في هذه الأيام لحسم مشكلة البدون غير محددى الجنسية في الكويت، ومدى أهمية هذه المشكلة لما لها من أثر بارز في مكونات المجتمع الكويت بعد فترة طويلة من تعثر الأجهزة الحكومية من تقديم حلول ناجعة، ولحورية دور المشرع في مجلس الأمة ولأهمية تزويده بمعلومات وافية لاتخاذ القرار بعيداً عن أي نوع من التأثيرات للتجاهلات السياسية التي تقودها منافع لا تسمو الي النفع العام للدولة. ولما تحملته هذه القضية من جوانب تتعلق بحقوق الإنسان وأمن البلاد وتثبيت الهوية الوطنية ورفع لاي ظلم تحقيقاً للعدالة التي أمرنا ديننا الحنيف وراعتة منطلقات الشريعة الإسلامية أو لا تم اكدت عليه المواثيق الدولية المختلفة. وبمناسبة استعراض مجلس الأمة مجموعة من الحلول وبعدها انتهى الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير